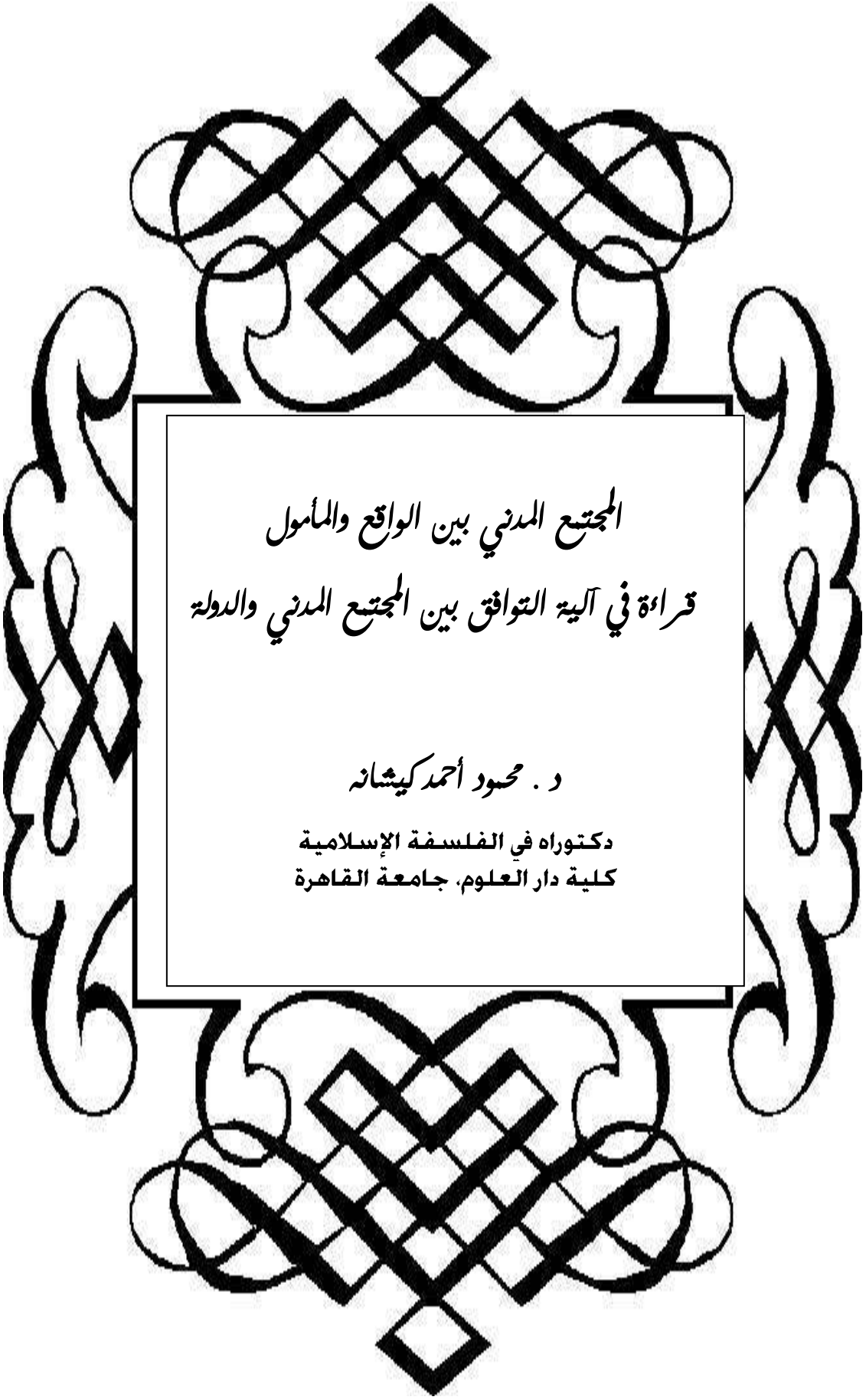

المجتمع المدني بين الواقع والمأمول

قراءة في آلية التوافق بين المجتمع المدني والدولة

د . محمود أحمد كيشانه

دكتوراه في الفلسفة الإسلامية
كلية دار العلوم، جامعة القاهرة

مستخلص البحث :

يعد المجتمع المدني أحد مظاهر الديمقراطية الحديثة ونتيجة من نتائجها ، وعلامة من علامتها ، فإذا كانت مؤسسات المجتمع المدني ذات تأثير كبير في المحيط السياسي لدولة ما دل ذلك على مقدار ما تؤمن به هذه الدولة من ديمقراطية، في حين إذا كانت هذه المؤسسات تفتقد إلى التأثير الواضح في مجريات الحياة السياسية والاجتماعية للدولة دل ذلك على مقدار ما تؤمن به هذه الدولة من حظ قليل بالديمقراطية وأهلها .

والدليل على ذلك ما شهدته مصر ما بين الفترتين التاريخيتين ، وهما ما قبل ٣٠ عامًا أو ما يزيد من الاستبداد ومابين ما أفرزته لنا الثورة من تأثيرات تبقى لها الاستمرارية إلى الآن ، ففترة ما قبل الثورة بثلاثين عامًا - أو ما يزيد عن ذلك بكثير - كان فيها من الاستبداد بحيث لم يكن هناك ما يسمى بالمجتمع المدني بالصورة المطلوبة ، نعم كان هناك الكثير من مؤسسات المجتمع المدني ، ولكن هذه المؤسسات لم يتعد دورها الجانب الاجتماعي والثقافي ، في حين كانت تفتقر بالكلية إلى الدور السياسي ، في حين أفرزت الثورة ، أو ما قبل الثورة بقليل – إن صح ذلك – بعض المؤسسات التي ناهضت من أجل إرساء الجانب السياسي الذي يبذر بذور الوعي في عقول الشعب وخاصة الشباب منه ، مما كان له أكبر الأثر فيما تشهده الساحة المصرية من حراك سياسي .

غير أنه لما كانت مؤسسات المجتمع المدني في مصر حديثة العهد ، مما جعلها غير ملمة بأدوارها المنوط بها القيام بها فإنها وقعت في أخطاء عديدة تعود في مجملها إلى تغليب المصلحة الشخصية أو الأيديولوجية أو المذهبية أو غيرها على المصلحة الوطنية ، وهذا يتنافى مع طبيعة المجتمع المدني الذي نأمل أن يكون شريكًا أساسيًا في بناء الوطن . وهذا إن دل فإنما يدل على عدم إلمام - أو تغافل واضح – بمفهوم المجتمع المدني وما يتبناه ويقوم عليه من أسس .

ويحاول هذا البحث أن يتطرق إلى الإجابة على ثلاثة أسئلة أظنها في غاية الأهمية وتوضح إلى حد كبير أهمية مؤسسات المجتمع المدني في علاقتها بالدولة أو السلطة الحاكمة ، ومن ثم يحاول البحث الإجابة على هذه الأسئلة التي مؤداها : ما دور مؤسسات المجتمع المدني في مجتمعاتنا الآن وما هو المأمول الذي ينبغي أن تكون عليه ؟ وإلى أي مدى كانت الدولة مراعية لمتطلبات المجتمع المدني وآلياته وسبل تدعيمه ؟ وهل هذا هو ما

يتفق مع ما طرحته الأمم المتحدة في هذا الشأن ؟ وإلى أي مدى كان المجتمع العام مساهمًا في الارتقاء بمؤسسات المجتمع المدني فضلاً عن الإلمام به وبمتطلباته في حياة الناس ؟

تعريف المجتمع المدني :

فالمجتمع المدني هو مجموعة من الكيانات أو المؤسسات التي لا تقوم على أساس التعصب – سواء أكان هذا التعصب للقبيلة أو العشيرة أو الدين أو العرق أو اللون ، أو الأيديولوجية الفكرية أو غيرها من مظاهر العصبية – وإنما يقوم على إرساء قيم المواطنة وتنوير المجتمع - بما له من حقوق وما عليه من واجبات - والعمل الجاد المبني على إرادة تطوعية حرة لا تقوم على الربح أو الارتزاق ، وينظم أفرادها شئونها ، بما لا يخل بمبادئ الحق والخير التي تقوم على رعايتها الدولة بما لها من حق الإشراف والمراقبة

مدى تحقق هذا المفهوم في الواقع :

فهل تحقق هذا المفهوم في مجتمعنا أو في أي من دولنا العربية ؟ إننا نظن أن الهوة واسعة بين ما عليه المفهوم الحق للمجتمع المدني وبين ما نشاهده في وطننا من مهام مؤسسات المجتمع المدني ، فهناك بون شاسع بين الواقع والمأمول ، ومع ذلك فإن الصورة ليست قاتمة على إطلاقها ؛ لأننا نجد بعض المؤسسات التي تنطلق من فهم لأبعاد المجتمع المدني وتطلعاته وأدواره المنوط به القيام بها ، وإن كنا لا نجد هذا إلا في إطار المؤسسات ذات البعد الاجتماعي لا السياسي .

ولا يمكن إرجاع هذا الأمر إلى الأفراد القائمين على مؤسسات المجتمع المدني فقط ، وإنما يعود أيضًا إلى البيئة المحيطة بما تشمله من مواطنين لا يعرفون شيئًا عن طبيعة المجتمع المدني ومهامه وأولياته وأدواره المنوط به القيام بها ، كما يعود إلى النظام السياسي الذي تتبناه الدولة ، ومن المتعارف عليه أن وطننا العربي لا يزال في طور الرضيع في مجال المجتمع المدني .

ومن ثم يمكن القول إن هذه الورقات تتناول الواقع والمأمول للمجتمع المدني من خلال ثلاثة جوانب :

الأول ، تعاون مؤسسات المجتمع المدني .

الثاني ، تعاون الدولة أو النظام السياسي .

الثالث ، تعاون المجتمع عامة .

أولاً – مؤسسات المجتمع المدني :

قلنا ولا زلنا نقول إن مؤسسات المجتمع المدني ذات البعد الاجتماعي تقوم بدور رائع في إرساء قيم التكافل الاجتماعي ، إلا أنه فيما يتعلق بالمؤسسات ذات البعد السياسي لا نجد مثل هذا الدور ؛ نتيجة الأخطاء التي تقع فيها ، " فالمجتمع المدني الموجود بالفعل .. فيه من سلبية وارتزاق وعدم شفافية في كثير من الأحيان " (١) ما فيه.

وهذه السلبية تتمثل عندي في أمر مهم ، وهو عدم الفاعلية في الشارع ، بحيث يتم تبصير الناس بحقيقة المجتمع المدني وأهم أهدافه ، ونجد هذا الأمر خاصة معدومًا في الجانب السياسي لا الاجتماعي ، ومن ثم فإن على مؤسسات المجتمع المدني المعنية بهذا أن تكون أكثر إيجابية ، وتتحقق هذه الإيجابية في نظري بالأتي :

أ – بناء خطة لتحسين أداء مؤسسات المجتمع المدني كل مؤسسة على حدة .

ب – تحديد الأهداف العامة التي ترتئيها المؤسسة بدقة ؛ لأن هذا يحميها من التخبط والعشوائية .

ج – المشاركة بفاعلية في توعية الناس حتى يكون المجتمع مشاركًا في بناء مجتمع مدني متكامل الأركان ، حتى لا تكون مجرد مؤسسات كرتونية كتلك الأحزاب الكرتونية التي ليس لها تأثير في الشارع بما يعج به من طبقات الشعب المختلفة .

د – تبني مبدأ الشفافية في العمل بين أعضاء المؤسسة بعضهم ببعض ، وبين المؤسسة والمجتمع العام ، وبين المؤسسة والدولة .

هـ - رفض الارتزاق ومكافحته ومحاربة وسائله .

و – إرساء قيم العمل الحر التطوعي الذي يعد اللبنة الأولى في بناء صرح التقدم والبناء .

وإذا كان المجتمع المدني حلقة من حلقات ثلاث ينبني عليها المجتمع : الأسرة والمجتمع المدني والسلطة أو الدولة فإن العلاقة بين الثلاثة ليست على المستوى المأمول ، فلا الأسرة تعرف الكثير عن المجتمع المدني ولا المجتمع المدني يطرح نفسه بالصورة التي تمكن له في المجتمع ولا الدولة تهتم بإبراز هذه الصورة والعمل على تشجيع مؤسسات المجتمع المدني التشجيع الأمثل ، مع أننا إذا تمعنا في حقيقة الأمر لوجدنا الأسرة أساسًا متينًا للمجتمع المدني لو فهم ذلك ، والمجتمع المدني أساس لدولة

ديمقراطية وسلطة متناوبة .

وإذا كانت مؤسسات المجتمع المدني في بلادنا تقوم في الغالب على مبدأ المصلحة أو المصلحة المتبادلة فإن هذا في رأيي مما يهدم أركان المجتمع المدني ليس في بلادنا فحسب بل في العالم أجمع ، وتأكيدًا على ذلك نضرب مثالاً بنقابة ما من النقابات – وهي إحدى أشكال المجتمع المدني – أرادت أن تقوم بإضراب من أجل زيادة الرواتب تحقيقًا لمطالب أعضائها الذين انتخبوا أعضاءها ، فطبقًا لمبدأ المصلحة المتبادلة التي تعنى به كثير من مؤسسات المجتمع المدني فإنها ستوافق على هذا الإضراب وتشجع عليه غير مدركة بالآثار السيئة التي ستترتب على هذا الإضراب من تعطيل لمصالح الناس وحاجاتهم الأساسية .

وقد تبين لنا كيف أن إضراب الأطباء من أجل تحقيق مطالب فئوية دنيوية – وقد وافقت عليه نقابة الأطباء وشجعت عليه وبل حذرت من يخالف ذلك من الأطباء بالعقوبة التأديبية – أدى إلى أضرار جمة بالمرضى الذين لا يقدرون على ثمن العلاج أو المستشفيات الخاصة حتى أننا قد وجدنا من يتلوى من شدة المرض تحت أعين الأطباء الذين لم يحركوا ساكنًا .

والأمر ذاته ينطبق على نقابة المعلمين ونقابة المهندسين ونقابة المحاميين ونادي القضاة واتحادات العمال والغرف التجارية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني . ليس معنى هذا أنني لا أبيح الإضراب أو التظاهر السلمي ولكن أريد أن يكون هذا هو آخر ما يتم اللجوء إليه من محاولات ، فإذا لم تجد المحاولات الودية خيرًا فليكن ما تريد المؤسسة لكن مع مراعاة مبدأ الحق والخير .

وقد رفض كرين برينتون – تأكيدًا على رفض مبدأ المصلحة أو النفعية رغم تبنيه مبدأ الاشتراكية – النظر إلى مبدأ النفعية كمقياس أو معيار أخلاقي ؛ نتيجة الآثار السيئة التي تترتب عليه والتي تنحصر في تقوقع الإنسان داخل ذاته ، حتى أنه ليصير غير اجتماعي ألبتة .(٢) وبناءً عليه فإن مبدأ المصلحة أو المنفعة غير ملائم لطبيعة المجتمع المدني ؛ لأنه مبدأ ثبت فشله في الفكر الغربي عامة نظريًا وتطبيقيًا .

ومن ثم فإن الأساس الذي ينبغي أن تقوم عليه مؤسسات المجتمع المدني في بلادنا هو مبدأ الخير والحق ؛ لأنهما مبدآن ثابتان لا يتغيران بتغير الزمان والمكان ، في حين مبدأ المصلحة مبدأ نسبي قابل للاتفاق والاختلاف .

وتبقى مشكلة التمويل الخارجي إحدى الأخطاء الجوهرية التي تقع

فيها عدة مؤسسات مدنية ، إن لم يكن قطاع كبير من المجتمع المدني ، وتبدو خطورة التمويل الخارجي في أنه يجعل من المؤسسة عبدًا مطيعًا لمن يعطي التمويل ، فتكون المؤسسة طوع أمره ، مما يلحق ضررًا كبيرًا بالدولة أو المجتمع العام ، لأنه ليس من المنطقي أن تعطي الدولة الممولة للمؤسسة المدنية دون مردود يحقق مصالحها أو أجندتها . وهكذا تفعل أمريكا والعديد من دول الاتحاد الأوروبي .

وإن حدث ولجأت إحدى المؤسسات المدنية إلى التمويل الخارجي فيجب أن تعلن ذلك بكل شفافية للمجتمع قبل الدولة ، لكن ليس عليها أن تقبل على هذه الخطوة إلا بعد أن تستنفد جميع الجهود للاستعانة بالمجتمع المحلي أو حتى الدولة – إن أمكن – في التمويل .

مع الوضع في الاعتبار ألا تنجرف المؤسسة المدنية وراء تمويل أشخاص أثرياء بعينهم كرجل أعمال بعينه أو مستثمر ما أو غيرهما ؛ حتى لا يتحكموا في مقدرات المؤسسة أو الهيئة أو المنظمة المدنية ، أو يتحكموا في نظامها العام أو مبدأ من مبادئها ، وإلا فقدت أهميتها . إلا أنه ليس هناك ما يمنع من أن تكون مؤسسات الأعمال الخاصة التي يقودها رجال أعمال مشهود لهم الوطنية والتدين أن يكون لهم دور في النهوض بمؤسسات المجتمع المدني وإرساء قيم المواطنة وحقوق الإنسان ومبادئ التكافل الاجتماعي .

ولكي يتحقق هذا الدور يجب مراعاة الآتي :

أولاً – أن يبتعد رجال الأعمال عن مبدأ الارتزاق ؛ لأن المجتمع المدني مبني في الأساس على التطوع الحر .

ثانيًا – أن تكون مساهمة رجال الأعمال للمؤسسة المدنية في ضوء الخطة العامة التي وضعتها المؤسسة لنفسها .

ثالثًا – أن يبتعدوا عن العبث بالهيكل الإداري والتنظيمي للمؤسسة .

رابعًا – ألا يفرض رجال الأعمال على المؤسسة شيئًا نظير ما يقدمونه من خدمات .

خامسًا – لا مانع من أن يراقب رجال الأعمال أوجه الصرف الخاص بالمبلغ المتبرع به أو غيره من أوجه التبرع .

وليس من المنطقي والمؤسسة أو الهيئة المدنية تنظم شئونها الداخلية بين أعضائها وفق مبدأ الحوار القائم على الأسس الديمقراطية التي ارتضاها الجميع أن تقع فيما يخالف هذا المبدأ أو هذه الأسس ، فتكون بذلك قد انتهجت نهجًا لما عليه الديمقراطية التي ارتضتها الدولة

المتقدمة ، ومن ثم كان من أسس التعاون بين المجتمع المدني والدولة أن تكون المؤسسة المدنية صورة ناصعة تعكس ما عليه ديمقراطية الدولة ، فلا تكن في واد والدولة في واد آخر .

ومما يجب على المجتمع المدني أن يكون شريكًا في عملية التنمية في المجتمع على كافة المستويات : الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية أيضًا ، وهذا لن يتحقق إلا إذا كانت هناك آلية للتوافق بين المجتمع المدني والدولة ، فإذا كانت هذه الآلية حاصلة وتتسم بالفعالية كان المجتمع بمشتملاته الثلاثة – مجتمع عام ومجتمع مدني ودولة – مجتمعًا فاعلاً وديمقراطيًا يراعي حقوق الإنسان وخاصة المرأة والطفل . وإن لم يكن حكمنا بسهولة على هذا المجتمع بأنه لا يؤمن بالمجتمع المدني ولا بالديمقراطية وأنه يريد أن يتقوقع في مكانه .

ومن ثم كان على المجتمع المدني بصوره المختلفة أن يكون مؤمنًا بمبادئ الشورى والديمقراطية ، وأن يكون عامل بناء في إقامة صرح ديمقراطي يباهي به الأمم المختلفة ، وحتى يتحقق ذلك كان عليه – أي المجتمع المدني – أن يبدأ بنفسه مصداقًا لقول الله تعالى : " أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم " (٣) وتأكيدًا لقول الشاعر :

ابدأ بنفسك فانهها عن غيها فإذا انتهت عنه فأنت حكيم

فلا يصح أن تكون المؤسسة المدنية معول هدم في البناء الديمقراطي فلا تؤمن بمبدأ التعددية ، ومن ثم تؤسس الرابطة بينها على أساس جنسي أو عرقي أو ديني أو طبقي أو غيرها من الروابط التي لا تؤمن بهذا المبدأ ، ولكن عليها أن تساهم في إزالة أي لون من ألوان الفرقة بين أبناء المجتمع ، فإن فعلت دل ذلك على مظهر من مظاهر التعاون بينها وبين المجتمع ، لأن مبدأ التعددية يعني – في التحليل الأخير – أننا أمام مجتمع يتسم بالحراك السياسي الإيجابي ، وتزول فيه كل مظاهر التعصب والأنانية ، فيؤدي ذلك إلى تحقيق السلم العام للمجتمع . وها ما ذهب إليه هيجل عندما أسس فكرته عن المجتمع المدني على أساس ارتضاه قوامه : أن الإنسان بقيمته كإنسان ، وليس على أساس عقدي أو جنسي أو غيرهما (٤) . وأفضل من قول هيجل قول الله تعالى : " ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر" ، والملاحظ في الآية أن التكريم هنا ليس منصبًا على جنس معين ولا أهل عقيدة معينة ، وإنما التكريم يشمل كل بني آدم على اختلاف عقائدهم وأجناسهم وألوانهم ومذاهبهم وغيرها ، مما يدل على الاهتمام بقيمة الإنسان كإنسان كدليل على الالتزام بمبدأ التعددية .

كما أنه لا يصح أن تتشدق المؤسسة بالديمقراطية في الوقت الذي لا

تؤسس نظامها وهيكلها على أساس غير ديمقراطي فترتضي الانتخابات الشكلية ، ولا تساوي بين الرجل والمرأة .(٥) وقد رأينا كيف ثار شباب حزب الدستور على قادة الحزب عندما تبين لهم أن انتخابات الحزب تدور بطريقة شكلية وترتضي إجراءات غير ديمقراطية ؛ لأن الأمر بذلك يتنافى مع مبدأ الحرية القائم – من ضمن ما يقوم - على حقي في الاختيار ، فضلاً عن أن ذلك يتنافى مع الدين والقانون والدستور ، ومن ثم كان على المؤسسة المدنية أن تحترم الدين ، فلا ازدراء للأديان ولا تقليل من شأنها ، والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال : " ألا من ظلم معاهدًا أو انتقصه حقه ، أو حمله فوق طاقته ، أو أخذ منه شيئًا بغير طيب نفس كنت حجيجه يوم القيامة "(٦) . كما أن على المؤسسة المدنية أن تحترم أحكام القانون والدستور الذي ارتضاه الشعب ، فلا تسير في غير ظل الدستور والقانون ، فتكون بذلك قد ارتضت أن تكون عدوًا لأبسط مبادئ الديمقراطية التي جاء المجتمع المدني ليعضدها ويؤسس لها ، ومن ثم فاحترام القانون مظهر من مظاهر التعاون بين الدولة كسلطة والمجتمع المدني ما دام القضاء سلطة تحتفظ باستقلاليتها عن السلطة الحاكمة .

ومن ثم فإن دور المجتمع المدني في بناء الوعي الاجتماعية والسياسي والثقافي والتعليمي يعد أحد المظاهر الدالة على الشراكة الحقيقية بين المجتمع المدني والدولة .

فعلى المستوى الاجتماعي يجب أن يحارب المجتمع المدني الدولة في القضاء على الفقر والجهل والبطالة بتفعيل البرامج المؤدية إلى القضاء عليها ، ويتأتى ذلك – فيما يتعلق بمشكلة الجهل - بمشاركة هيئة محو الأمية في وضع البرامج الكفيلة بمواجهة المشكلة وتفعيلها خاصة إذا كانت تملك الكوادر القادرة على ذلك ، ومشاركة وزارة التربية والتعليم في وضع حد لظاهرتي : تسرب التلاميذ من التعليم وعدم إتمام بعض التلميذات تعليمهن ؛ لأنهما من العوامل الأساسية في انتشار الجهل .

وعلى المستوى السياسي يجب على المجتمع المدني أن ينشر الوعي السياسي في جنبات الوطن خاصة في المناطق العشوائية والمناطق الفقيرة ، ويكون محور عملها حول الموضوعات الآتية :

أ – المشاركة السياسية الفعالة طريق تقدم الوطن .

ب – الحوار السياسي لا النزاع السياسي أساس العملية السياسية.

ج – الحقوق السياسية للمواطن والواجبات .

د – توضيح بعض المواقف السياسية دون تحيز .
ه – الحزبية السياسية للمواطن لا تعني الانشقاق والفرقة .

ثانيًا –الدولة أو النظام السياسي :

نعتقد يقينًا أن البيئة الصالحة التي يرتع فيها المجتمع المدني ويحقق أهدافه ومتطلباته هي البيئة التي يسودها جو سياسي ينبني على الديمقراطية في الحكم ، كما أننا نعتقد – تبعًا لذلك – أن البيئة الطاردة للمجتمع المدني وأهدافه ومتطلباته هي البيئة التي يسودها الاستبداد في الحكم . فالمجتمع المدني والاستبداد لا يجتمعان ، نعم قد يجتمعان ولكن بما يحقق للاستبداد من مظهرية في الحكم وليس تفعيلاً حقيقيًا بين طوائف المجتمع . وبناءً عليه فكلما اتسعت رقعة الحرية في بلدنا انعكس ايجابيًا على مؤسسات المجتمع المدني وعلى دورها في قيادة سفينة الوطن بما تحمله من توعية وتنوير .

وإذا كنا الآن أمام نموذجين من حيث علاقة الدولة بالمجتمع المدني : نموذج الدولة الاستبدادية الشمولية التي لا تسمح بأي مظهر من مظاهر المجتمع المدني باعتبارها تؤمن بأنها وحدها صاحبة الرأي ومالكة الحقيقة المطلقة ، ونموذج الدولة الديمقراطية الليبرالية التي تفتح الباب على مصراعيه لمؤسسات المجتمع المدني دون قيد أو رقابة ، فإننا في بلادنا جئنا بنموذج فريد من نوعه لا نجد له مثيلاً عند أي من الدول المتقدمة ، فلا صرنا دولة جذرية في علاقتها المجتمع المدني ولا صرنا دولة ليبرالية ديمقراطية ، فسمحنا بوجود المجتمع المدني ومؤسساته ثم قيدنا بالقيود التي تشل حركته وحركتها ، ثم إذا هي آنست من نظامها السياسي تأييدًا صارت مؤسسات مدللة ، أما إذا هي لم تأنس منها ذلك ووجدت في وجودها خطرًا ولو كان هاجسًا كالت لها الاتهامات وجمدت أرصدتها وفرضت عليها وصايتها ، وإن كانت هذه المؤسسات ذات بعد اجتماعي يقوم على إحداث نوع من التكافل الاجتماعي الصرف .

وقد كنا نود أن يكون دور الدولة أكثر فاعلية مما هو عليه الآن ، فدور الدولة ينحصر في التضييق على منظمات المجتمع المدني وتنفيذ الأحكام القضائية على المؤسسات خاصة إذا كانت المؤسسة موضوع الحكم القضائي من المغضوب عليهم من قبل الدولة ، فتسارع الأخيرة من أجل تطبيقه ، في حين أن اللازم على الدولة – إذا كانت تؤمن حقًا بالمجتمع المدني ودوره – أن تراقب بجدية من أجل تحقيق الخير المشترك الذي يقود إلى ارتقاء المجتمع ، ومن ثم فلا يقصد هنا المراقبة التي تعني التقييد والتسلط

ونحن نشاهد في بعض الأحيان أن الحكومة قد تتقاعس عن مد يد العون للمجتمع المدني كتوفير حرية التنقل لهم ، وحرية تداول المعلومات التي تمكنهم من أداء عملهم بما لا يخل بالأمن القومي ، ومن ثم كان على الدولة أن توفر لهم سبل الحماية اللازمة في أداء عملهم ، وأن تكون هناك حرية تبادل المعلومات .

كما أنه على الحكومة أن تبدي مرونة أكبر في مشاركة المجتمع المدني في حل المشكلات التي يعاني منها الوطن : كالفقر والبطالة والعنوسة والجهل ، والتسرب من التعليم ، وهذا كلها قضايا يمكن للمجتمع المدني أن يشارك فيها لو توافرت له الإمكانيات ولو توافرت إرادة الدولة في ذلك .

ثالثًا –المجتمع عامة :

ويبدو لي أن دور المجتمع في بناء مجتمع مدني ديمقراطي ليس ذا أثر يذكر ، ونعني بالمجتمع هنا الكل الذي يشكل من العامي والمثقف ، فالوطن ترزح فيه الأمية والفقر بصورة ليس لها مثيل – فيما أظن – في أي من بلاد العالم ، ومجتمع تتغول فيه الأمية ويستأسد فيه الفقر لا نرى له أثرًا في تحقيق معطيات المجتمع المدني أو حتى تدعيم أركانه أو إرساء معالمه .

وأظن أن المثقف ذاته ليس بمنأى عن اللوم في هذا السياق ، " ويقع على المثقفين العبء الأكبر في هذا الصدد ، وهو عبء لن يستطيعوا القيام به إلا إذا تخلوا عن مناقشتهم العقيمة وأفكارهم غير القابلة للتنفيذ ، إن حلول مشاكلنا ليست في بطون الكتب ولا في الصالونات الثقافية ، وإنما في العمل بين الناس ."(٧)

وهذا الأمر يمكن أن نرجعه إلى السلبية التي سبق الحديث عنها ؛ وعدم المشاركة بفاعلية في صنع الحاضر من حولنا والتخطيط للمستقبل الذي لن يقوم على التماس الماضي وحد وإنما يقوم إضافة إلى ذلك على الحاضر والمستقبل ، حاضر نصنعه ومستقبل نخطط له للأجيال من بعدنا .

وإذا كان مفهوم المجتمع المدني بأركانه ومتطلباته غير متداول عند الناس في الغالب الأعم فإنني أعزوا هذا إلى أمور:

الأول ، عدم اهتمام المثقفين في بلادنا بطرح موضوع المجتمع المدني للدراسة والمناقشة كجزء أصيل من دراسة الفكر السياسي .

الثاني ، عدم اكتراث الأنظمة الحاكمة بالمجتمع المدني ، وعدم الإلمام بالدور الحقيقي الذي يمكن أن يقوم به ، حتى أنهم جعلوا منه ديكورًا

تكتمل به مؤسسات المجتمع الشكلية لإبراز ديمقراطية مزعومة .

الثالث ، الشخصية الانهزامية التي تغلبت على قطاع كبير من الشعب بأنه لا فائدة من التغيير .

ومن ثم فنحن نريد مجتمعًا مدنيًا تكون العلاقة بين مؤسساته – فضلاً عم علاقة المؤسسة الواحدة – مبنية على الحب كذلك الحب الذي يجمع بين الأسرة الواحدة ، ومن ثم فإن مبدأ المصلحة مرفوض في نظري ؛ لأنه هذا المبدأ ينبني على الأثرة والمصلحة حتى ولو كانت تخص قطاع كبير ، وهذه الأثرة وتلك المصلحة لن يتحقق في ضوئهما الوحدة والانسجام المنشودين ، ومن ثم تتفكك المؤسسة ويكون الأساس الذي قامت عليه هو عامل فنائها أو على الأقل فشلها ، وإقامة جسور من التواصل بين المؤسسات التي تندرج تحت المجتمع المدني أمر لا مفر منه ، بل إنه يعد أحد المظاهر الدالة على تماسك المجتمع المدني .

وإن كنا نرى أن أنتوني جيدنز كان قريبًا من هذه الرؤية ، إلا أنه لم يبلورها البلورة المنطقية والواقعية ، فذهب إلى أن الأسرة مؤسسة أصلية من مؤسسات المجتمع المدني . (٨) غير أنه وإن بالغ في هذا الأمر فإننا نستشف من ذلك ضرورة قيام مؤسسات المجتمع المدني على المبدأ نفسه الذي تقوم عليه الأسرة وهو مبدأ الحب .

كما أننا نظن أن الدعم الذي تقدمه الدول العربية ومنها مصر ليس الدعم الذي ينبغي أن تقدمه دولة تؤمن بأهمية المجتمع المدني ودروه البارز في النهوض بالبيئة المجتمعية نحو مجتمع أفضل ، فليس الدعم مجرد السماح لمؤسسات المجتمع المدني بأن تنشئ لها كيانًا قانونيًا أو مجرد وضع القوانين الشكلية التي تؤيد قيام مؤسسات تابعة للمجتمع المدني ، وإنما الدعم ذو شقين : فني ومادي ، فالأول يعنى بتقديم أوجه الدعم في الناحية الإدارية والتنظيمية وتيسير الإجراءات التي تسمح لأعضاء مؤسسات المجتمع المدني أن يقوموا بدور فاعل في المجتمع ، والثاني يعني بتزويد المؤسسة عند الضرورة القصوى بالمساعدات المادية التي تعينها على أداء مهامها دون أن يترتب على ذلك خضوع المؤسسة تحت إمرة الدولة تصرفها كيف تشاء ، وإلا فقدت قيمتها ودورها .

وينبغي للدولة أن تعي أن المجتمع المدني بمؤسساته كالطفل الصغير في حاجة إلى رعاية واهتمام ، تأديب لا قهر ، فإذا نظرت الدولة للمجتمع على أنه كذلك وأن في قوته وتماسكه قوتها وتماسكها اهتمت به ورعته أحدًا بالأيدي إلى مسالك من التنوير والتقدمية ، ومن ثم فليس من الطبيعي أن تتعامل الدولة مع المجتمع المدني بطريقة سلطوية فجة ،

وهي تلك الطريقة التي يراها هيجل مناسبة ؛ لاعتقاده بأن للدولة أن تمارس سلطتها المطلقة على المجتمع المدني والمجتمع عامة (٩) ومن ثم فقد خالفه هربرت ماركيوز ؛ حيث قرر - دون تردد - أن تجاوز المجتمع المدني يعني – في الحقيقة - أننا تحت طائلة نظام سلطوي تسلطي .(١٠)

ومن فقد صرح نافي بيلاي المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة في أكتوبر ٢٠١٢ أن أولى عناية خاصة لمسألة معاملة الدول و علاقاتها مع المدافعين عن حقوق الإنسان والصحافيين و باقي العناصر الفاعلة في المجتمع المدني مؤكدًا على أنه لن تتحسن حالة حقوق الإنسان بدون المشاركة الفاعلة لمجتمع مدني قوي حر و مستقل.(١١)

ومن ثم فإن على المجتمع المدني أن يساهم يوميا في تعزيز وحماية وتحسين حقوق الإنسان في كل أنحاء العالم. ومهما اختلفت تسميتهم – المدافعون عن حقوق الإنسان، المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان، نقابات المحامين، النوادي الطلابية، نقابات العمال، المعاهد الجامعية، المدونين أو الجمعيات الخيرية التي تعمل مع فئات عرضة للتمييز – فإن العناصر الفاعلة في المجتمع المدني تعمل لأجل مستقبل أفضل وتتشارك في أهداف عامة لتحقيق العدالة والمساواة واحترام الكرامة الإنسانية.(١٢)

وتقوم العناصر الفاعلة في المجتمع المدني بتأدية عملها في مجال حقوق الإنسان عبر طرق عدة: كحمل هموم المواطنين والرأي العام؛ العمل على رأب الصدع في المجتمعات التي تعاني من الصراعات؛ الدفاع عن الفئات التي تعاني من التمييز أو الحرمان؛ تبادل المعلومات؛ مناصرة ومراقبة تنفيذ معايير حقوق الإنسان؛ التبليغ عن أي انتهاكات تتعلق بهذا الموضوع؛ مساعدة ودعم ضحايا الانتهاكات؛ إطلاق حملات من أجل تطوير معايير جديدة لحقوق الإنسان؛ وتقديم المشورة بشأن السياسات لدفع جدول الأعمال الخاص بحقوق الإنسان؛ والمساهمة في توفير نظام حماية فعال على الصعيد الوطني وتقديم التدريب في هذا المجال.(١٣)

ومن ثم يقرر نافي بيلاي أن تعاون مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان مع المجتمع المدني لا يزال يمثل أولوية إستراتيجية للمكتب لأنه يدعم أهدافنا المشتركة ويساعد على معالجة اهتماماتنا المتبادلة ويدعم مهمة المكتب ومبادراته في مجال حقوق الإنسان.(١٤)

إن المجتمع المدني الحيوي والمتنوع والمستقل، والقادر على العمل بحرية، والمنوط بالمعرفة والمهارة في مجال حقوق الإنسان هو عنصر أساسي في تأمين حماية مستدامة لحقوق الإنسان في كافة مناطق العالم.(١٥)

ولقد تم تكريس مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان لبناء المعرفة والمهارات المتصلة بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان في أوساط العناصر الفاعلة في المجتمع المدني ولتعزيز مشاركة المجتمع المدني في عمليات صنع القرار.(١٦)

و تم تكريس المكتب أيضا لحماية فضاء المجتمع المدني. وتتحمل الدول المسؤولية الرئيسية عن حماية العناصر الفاعلة في المجتمع المدني، لكن عندما يكون فضاؤهم أو هم أنفسهم، عرضة للخطر نتيجة لعملهم من أجل النهوض بحقوق الإنسان، ويتحمل مجتمع الدولي، بما في ذلك مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، مسؤولية مشتركة لتوفير الدعم والحماية لهم.(١٧)

ومن ثم فإن مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان أتاح للجميع صفحة يمكن من خلالها التعرف على آليات المجتمع المدني وحقوق الإنسان ، ويمكن الوصول إلى هذه الصفحة باللغة العربية والصينية والانجليزية والفرنسية والروسية والاسبانية ، ويوجد أدلة تعريفية بذلك وهو متوفرة بجميع لغات الأمم المتحدة الرسمية الست:

العربية والإنجليزية والصينية والفرنسية والروسية والاسبانية

ومن ثم يمكن العمل مع برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ، دليل المجتمع المدني ، بكل سهولة ويسر حتى نكون على وعي بكل الآليات والوسائل والمعينات التي تساعد على الانطلاق إلى مجتمع مدني حقيقي وفعال ، وكيفية المساهمة فيها والاستفادة من أعمالها بعيدًا عن مظاهر الشكلية والمظهرية. كما أن الدليل متوفر أيضا على أقراص مضغوطة باللغتين الإنجليزية والفرنسية تعمل بنُسق الديزي وبريل للأشخاص العاجزين بصريًا والعاجزين عن قراءة المطبوعات.

ورقة عمل تطبيقية لآلية التوافق بين المجتمع المدني والمؤسسة التعليمية :

وإذا أخذنا مشكلة واحدة من هذه المشاكل كالتسرب من التعليم يمكن للمجتمع المدني بمشاركة الدولة أن يقوم فيها بجهد مشكور ، ومن ثم فيمكن للدولة أن تطلق يد المجتمع المدني في المساهمة في حل هذه المشكلة بأن يقوم بالعديد من برامج التوعية على عدة مستويات : المعلم والمتعلم والإدارة المدرسية ومجلس الأمناء والمشاركة المجتمعية .

فعلى مستوى المعلم يمكن إجراء التنمية المهنية اللازمة التي تمكنه من جذب لمتعلم للتعليم ، والمعلم يستطيع فهل ذلك استخدام طرق التعلم

النشط التي تجعل من التعليم متعة بين المعلم والمتعلم ، غير أن المعلم قد يكون غير مؤهل تربويًا أو مهنيًا وهنا يأتي دور المجتمع المدني في تأهيل المعلم بمجموعة التدريبات المهنية التي تمكنه من أداء مهامه الموكولة إليه في دفع التلميذ إلى عدم التسرب من التعليم والمساهمة في حل العديد من المشاكل الأخرى .

وعلى مستوى المتعلم يمكن إجراء تقييم ذاتي لبعض المؤسسات التعليمية بهدف الوقوف على أسباب المشكلة التي تجعل المتعلمين – خاصة الفتيات – يتسربون من التعليم ، ويكون هذا التقييم يقوم على أساس من جمع البيانات التي من أهم أدواتها : الملاحظة والوثائق والمقابلة والاستبيان وغيرها من الأدوات التي تجعلني أحكم بسهولة على سبب مشكلة التسرب لدى المتعلمين وخاصة الفتيات . ومن المؤكد أنه سيتم التوصل إلى أسباب هذه المشكلة ، مما يمكن بسهولة من تحديد طرق العلاج ، أو الحل المناسب .

وفيما يتعلق بالإرادة المدرسية يجب أن تحصل على التدريبات التي تؤهلها للقيام بدورها في رقي العملية التعليمية ، وكيفية التعامل التربوي مع المتعلمين ؛ لأن المشكلة الكبرى التي تواجه الإدارة المدرسية في الفترة الراهنة أن أغلب مديري المدرسة من خريجي دبلوم معلمين – وهو دبلوم خمس سنوات بعد الشهادة الإعدادية يتم تعيين الخريج منها مباشرة في التربية والتعليم ، وقد ألغيت مدارس المعلمين على مستوى الجمهورية – وليس هذا تقليلاً من خريجي دبلوم المعلمين ، ولكن طبيعة هذا الدبلوم لا تفي بتحقيق متطلبات الدولة من المعلم ، ولو أن الدولة كانت تعاني عجزًا في المدرسين في فترة من الفترات لما أنشأت مثل هذه المدارس ، والدليل على أن مدارس دبلوم المعلمين لم تكن تفي بحاجة المعلمين التربوية أن الدولة كانت تفرض عليهم تأهيلاً تربويًا في كلية التربوية حتى يفي ذلك بحاجاتهم خاصة إذا كانوا بصدد الترقية إلى مسمى وظيفي أعلى . ومن ثم فإن دور مؤسسات المجتمع المدني مهم في إجراء حلقات تدريبية لهذه الفئة من المعلمين . ويمكن إجراء تدريبات لهم في :

- مهارات القيادة التربوية .
- تفعيل دور مجلس الأمناء في المؤسسة التعليمية .
- مهارات المتابعة والتوثيق وكتابة التقارير .
- مهارة إدارة الأزمات وحل المشكلات .

ومن ناحية مجلس الأمناء فإنه لا ينبغي أن وزارة التربية والتعليم

وحدها في هذا البحر الخضم ، ومن الممكن أن تضوع الوزارة أهدافها العامة وخططها الرئيسية لدور مجلس الأمناء في المشاركة بالنهوض في العملية التعليمية ، ثم يكون لمؤسسات المجتمع المدني مهمة تفعيل هذه الخطط والبرامج العامة من خلال التدريبات والزيارات الميدانية وغيرها من وسائل التواصل .

وفيما يتعلق بالمشاركة المجتمعية ودورها الفاعل في النهوض بالعملية التعليمية ، فمن الممكن أن يساهم المجتمع المدني في إقامة الندوات التي تبذر بذور الوعي في عقول وقلوب المواطنين بأهمية تطوير التعليم والمشاركة فيه بفاعلية . ومن الممكن في هذا الصدد أن تشارك مؤسسات المجتمع المدني المؤسسة التعليمية في وضع خطة لتوعية البيئة المحيطة بأهمية المشاركة المجتمعية في تطوير العملية التعليمية ، بحيث يشارك فيها مجلس الأمناء وأولياء الأمور وأعضاء هيئة التدريس بالمؤسسة التعليمية ،بحيث يحدد بدقة في هذه الخطة المهام المطلوبة ومسئولي التنفيذ ومؤشرات التحقق وربط كل هذا بإطار زمني محدد .ويمكن لمؤسسات المجتمع المدني تفعيل ذلك بعقد الندوات سواء داخل القرية موطن المؤسسة التعليمية أو في نطاق أوسع على مستوى الإدارة التعليمية أو عن طريق المؤتمرات على مستوى المديرية التعليمية ، أو على مستوى الوزارة .

وإذا كانت هيئة الجودة والاعتماد التربوي قد وضعت نصب أعينها حتى تحصل المؤسسة على الاعتماد التربوي أن تتحقق هذه الروابط بين المجتمع المدني والدولة فإن الواقع يشير إلى أننا في حاجة إلى بذل الكثير من الجهد للوصول إلى هذه الأهداف . وحتى تكون هناك أداة تفعيل واضحة فإن على مؤسسات المجتمع المدني أن تشارك في عملية متابعة تنفيذ ما شاركت به من ندوات ومؤتمرات داخل المؤسسة التعليمية .

ومن تلك الجهود المؤثرة التي يمكن أن تقوم به مؤسسات المجتمع المدني نحو المؤسسة التعليمية أن تحصر المدارس التي تنتمي إلى بعض القرى الفقيرة تنمويًا واقتصاديًا ، ثم تفعيل تكنولوجيا المعلومات داخل المؤسسة التعليمية ، وذلك يتم عم طريق الآتي :

أ-تدريب العاملين بالمؤسسة التعليمية على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة من كمبيوتر ونت وداتا شو ، وغيرها مما يمكن تفعيله في العملية التعليمية .

ب -تدريب العاملين بالمؤسسة التعليمية على كيفية ربط تكنولوجيا المعلومات بالتعليم .

ج – إمداد المؤسسة التعليمية بعدد كاف من الحواسب الآلية التي تساعد المؤسسة التعليمية على ربط التكنولوجيا بالتعليم .

د – عمل بعض الدورات التدريبية لمسئولى الحاسب الآلي بالمدرسة على صيانة الأعطال التي قد تواجه هذه الحواسب الإلية .

وبالمقابل كان على المؤسسة التعليمية أن تتصف بالشفافية فتنقل للعاملين بالمؤسسة حقيقة ما يدور بينها وبين المجتمع المدني من قضايا ، كما أنه على المؤسسة أن تجري قنوات اتصال فاعلة بينها وبين المجتمع المدني عن طريق النت ، الفاكس ، المطبوعات عن حقيقة ما تم تفعيله بعد المساعدات التي قامت بها مؤسسات المجتمع المدني ، ولا مانع من أن تجري المؤسسة في مطبوعات ما مقارنة بين ما كانت عليه قبل تعاون المجتمع المدني وما بعده ، كعملية تحفيز لدفع المجتمع المدني بمختلف مؤسساته على المشاركة في النهوض بالعملية التعليمية .

كما أنه من المهم في هذا الصدد أن تقوم المؤسسة التعليمية بإصدار نشرات دورية أو غير دورية عن إنجازاتها التعليمية ، ولا سيما إذا قامت بتوزيعها على أولياء الأمور في محل إقامتهم ، وليكن ذلك بمساعدة المجتمع المدني ذاته . وهنا يأتي دور المجتمع المدني أيضًا الذي يجب ألا يتلقى هذه النشرات بنوع من السلبية ، وإنما يجب عليه أن يكون فاعلاً فيها ، فتبدي ما تشاء من ملاحظات ومقترحات حول هذه الإنجازات ، ولا مانع من أن تتحقق مؤسسات المجتمع المدني من ذلك على أرض الواقع بترتيب زيارات مع الوزارة أو المديرية أو الإدارة التعليمية ؛ إعمالاً بمبدأ الشفافية والوضوح ، وكعنصر أساسي من عناصر المتابعة الجادة .

ولا مانع من أن تستعين المؤسسة التعليمية بالمجتمع المدني في عقد بعض الدورات التدريبية في كيفية التواصل مع المجتمع العام ، وعلى المؤسسة التعليمية أن تفعل هذه الدورات التدريبية عن طريق إجراء الاستبيانات أو الاستطلاعات للمجتمع العام بما يتضمنه من أولياء أمور ومجلس أمناء والوسط المحلي المحيط بها تحاول فيها معرفة مدى تحقيق المؤسسة التعليمية لأهدافها من عدمه .

ومن الممكن أنم تساهم مؤسسات المجتمع المدني في سد بعض حاجات المؤسسة التعليمية المادية والبشرية على حد سواء ، بيد أنه لكي يتحقق ذلك لابد من أن توجد بالمؤسسة التعليمية قاعدة بيانات عن احتياجاتها المادية والبشرية المدرجة في خطة التحسين التي تعالج فيها جوانب الضعف والقصور .

والمؤسسة التعليمية المتميزة هي التي تضع آليات جديدة تحفز فيها المجتمع المدني على المشاركة التطوعية في تنفيذ خططها وبرامجها المستقبلية ، ويظهر هذا التميز بصورة أكبر عندما تنشئ لجانًا تطوعية من المجتمع المدني جنبًا إلى جنب العاملين بالمؤسسة التعليمية لمتابعة تنفيذ خطة التحسين وتفعيلها وصولاً إلى تحقيق الجودة المطلوبة ، والوصول بالمنتج التعليمي وهو المتعلم إلى أعلى المستويات التعليمية . وتكمن أهمية متابعة مؤسسات المجتمع المدني هنا ومشاركتها في اللجان التطوعية في أنها قد يتراءى لها المساهمة في تمويل أنشطة خطة التحسين بالمؤسسة التعليمية ودعمها معنويًا أو ماديًا أو كليهما ، ولا مانع أن تشارك عن طريق مجلس الأمناء في مراقبة أوجه الصوف على خطة التحسين التي قامت بتمويلها أو تمويل بعض بنودها .

ولكن على المؤسسة التعليمية أن تبدي تعاونها في هذا الشأن فتحصر عد المؤسسات المدنية التي ترى ضرورة الاستفادة منها مع حصر أعداد المتطوعين المساهمين في تطبيق الأنشطة التعليمية المختلفة بالمؤسسة . كما أن على المؤسسة التعليمية بحصر احتياجاتها المطلوبة من المجتمع المدني سواء أكانت حواسب آلية أو أنشطة رياضية أو اجتماعية أو ثقافية أو محو أمية ، أو مشكلة التسرب من التعليم . وفي ضوء ذلك يمكن للمؤسسة التعليمية أن تستعين ببعض شباب المجتمع المدني المؤهلين ، أو ذوي الخبرات في مجال التعليم ، أو الباحثين في شئون التعليم ، أو من قد تستطيع المؤسسة المهنية تأهيلهم في القيام ببعض الأعمال التطوعية في المؤسسة التعليمية أو المساهمة في حل العديد من المشاكل التي تواجهها.

وإذا كانت المؤسسات التعليمية مفتقرة إلى التعاون مع بعضها بعضًا في تناول الخبرات الفنية والتدريبية والعلمية وغيرها ، وربما يكون ذلك ناتجًا عن عدم القدرة على التواصل مع الآخر أو نتيجة الأعباء التدريسية فإن المجتمع المدني من الممكن أن يتخل فيجري دورة تدريبية في كيفية التنسيق والتواصل بين المؤسسات التعليمية أو المؤسسة التعليمية والإدارة التعليمية ، أو بين قطاعات الإدارة الواحدة أو المديرية الواحدة .

ومن الممكن أن تتعاون المؤسسة التعليمية مع مؤسسات التعليم المدني ، وذلك بأن تتيح إمكاناتها المادية في خدمة المجتمع المحلي فالمؤسسة التعليمية (المدرسة) قد تمتلك بعض الإمكانات المادية والبشرية المتميزة كالحواسب الآلية والمعلمين ، وقاعات الأنشطة ، فمن الممكن أن تتعاون المؤسسة التعليمية مع المؤسسة المدنية في إتاحة قاعة الحواسب الآلية في

خدمة المجتمع المحلي المحيط بالمدرسة على أن توفر المؤسسة المدنية الكوادر الفنية المدربة القادرة على ذلك .

كما يمكن للمؤسسة التعليمية بالاتفاق مع المؤسسة المدنية أن تتيح المدرسة إمكاناتها المادية كالقاعات والفصول الدراسية في فتح فصول محو أمية على أن توفر المؤسسة المدنية سبل الدعاية وبرامج التوعية اللازمة بالبيئة المحلية أو المجتمع المحلي المحيط والكوادر الفنية المؤهلة في مشروع محو الأمية ، ويمكن للمؤسسة المدنية في هذا الصدد أن تجذب الراغبين في ذلك بعمل بعض الأمور التحفيزية التي تجذبهم لحضور قاعات محو الأمية كتوفير وجبات غذائية أو حقائب مدرسية أو جوائز تشجيعية عينية أو مادية أو غيرها .

كما أنه يمكن للمؤسسة التعليمية بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني أن تتيح قاعاتها وإمكاناتها المادية الأخرى في خدمة المجتمع المحيط خاصة النشاط الرياضي ، حيث يمكن للمؤسسة المدنية أن تقوم بتنجيل ملعب المدرسة على أن تتيح المدرسة هذا الملعب لشباب البيئة المحيطة ، ومن ثم يجد الشباب منفسًا لطاقاتهم ونشاطهم ، وهذا الأمر سيقضي بدوره على مشكلات جمة : كالانحراف والإدمان وغيرهما .

كما يمكن للمؤسسة التعليمية أن تتيح مكتبتها للجمهور بعد انتهاء اليوم الدراسي وفي أجازتي : نصف العام والأجازة الصيفية ، على أن تتولى المؤسسة المدنية كل الترتيبات اللازمة فتقوم بإمداد المكتبة بالكتب اللازمة ، وتوفير الجوائز والهدايا للمسابقات المختلفة .

وتستطيع المؤسسة المدنية من خلال النقابة التي تمثلها أن تستفيد من إحدى النقابات الأخرى وليكن نقابة الأطباء – والنقابات جزء أصيل من المجتمع المدني - بيد أنه من المهم أن يكون ذلك كله وفق خطة المدرسة ، وهي خطة تقوم المؤسسة بإعدادها في بداية العام وتتضمن كيفية توظيف مواردها البشرية والمادية خدمة للمجتمع المحلي أو البيئة المحيطة .

كما أنه من مظاهر التعاون الذي يمكن أن يكون بين المؤسسة التعليمية والمؤسسة المدنية أن تتعاون النقابتان : نقابة المعلمين ونقابة الأطباء في نشر الوعي الصحي بالمدارس من خلال الندوات أو الزيارات الميدانية داخل المؤسسة التعليمية أو في المجتمع المحلي ، فتقدم خدماتها الصحية والوقائية للمتعلمين والعاملين بالمدرسة ، بل من الممكن أن يتخذ من أحد فصول أو قاعات المدرسة – في غير أوقات الدراسة – حجرة للكشف على

مرضى البيئة المحيطة أو المجتمع المحلي .

كما يمكن للمؤسسة المدنية أن تمد المؤسسة التعليمية بما تحتاجه من مستلزمات وأدوات وخامات لتطبيق الأنشطة التربوية الصفية واللاصفية خاصة وأن مصروفات المدرسة تزيد عن قدراتها لا سيما بعد صرف الكتب المقررة للتلاميذ مجانًا في العامين السابقين ، بل من الممكن في هذا الصدد أن تمول المدرسة بدخل ثابت لتحقيق بنود خطة التحسين بفعالية .

وإذا كان من واجب المدرسة في صياغة الرؤية والرسالة أن تستعين مقترحات مؤسسات المجتمع المدني فإن المدرسة يجب أن يكون لها موقعها على شبكة الانترنت تعرض فيها هذه الرؤية وتلك الرسالة إضافة إلى واجبات الطلاب وغيرها من المهام التي تضمن لها ترتيبًا في الجودة الشاملة ، غير أن إنشاء موقع لمدرسة ما قد يشكل لها عبئًا نتيجة لتكاليف الإنشاء المقررة فإنه من هنا يمكن للمجتمع المدني أن يساهم في إنشاء موقع على الانترنت أو عدة مواقع تتيح للمدرسة أن تعلن عن أنشطتها وممارساتها فيه ، ومن الممكن أن يتم توسيع الدائرة فيكون ذلك بين وزارة التربية والتعليم ومؤسسات المجتمع المدني ، بحيث تختار الوزارة عددًا من المدارس فقيرة المجتمع المحلي أو البيئة المحيطة بها في كل محافظة وتمد مؤسسات المجتمع المدني هذه المدارس بالتمويل اللازم لإنشاء هذه المواقع وضمان استمراريتها .

من الممكن أن تكون هناك مجموعة من الحلقات النقاشية بين الوزارة وبين مؤسسات المجتمع المدني حول تطوير التعليم والوصول بالمدارس المختلفة إلى الجودة الشاملة ، وتهدف هذه الحلقات النقاشية إلى بيان الاحتياجات التي يمكن أن يقدمها المجتمع المدني للمؤسسات التعليمية ، وقد تبدي الوزارة شيئًا من اللامركزية فتجعل المؤسسة التعليمية تشترك بذاتها في حلقات نقاشية مع مؤسسات المجتمع المدني للتعرف على الاحتياجات التي يمكن تقديمها لها ، وفي هذه الحالة على المؤسسة التعليمية أن تعلن عن حقيقة ما دار في هذه الحلقات وما ترتب عليها من نتائج عبر موقعها الألكتروني أو عبر مطويات أو نشرات تحفيزًا لبقية المؤسسات على المشاركة في تطوير العملية التعليمية .

كما يمكن لأي من مؤسسات المجتمع المدني أن ترعى المبادرات الإبداعية التي تتفتق عن ذهن المعلمين أو المتعلمين ، فما المانع من أن تتفق المؤسسة المدنية مع الوزارة في حصر المعلمين المثاليين أو المعلمين ذوي الإبداع والابتكار في مجال عملهم ، ثم نثقل مهاراتهم هذه عن طريق الدورات

التدريبية أو حتى البعثات الخارجية لنقل أحدث ما وصلت إليه طرق التدريس في الغرب إلى مصر . وما المانع من أن ترعى الطلاب الموهوبين علميًا أو رياضيًا أو فنيًا حتى ينهوا تعليمهم الجامعي .

وإثراء لعملية التعلم النشط في المدارس يمكن للمجتمع المدني أن يساهم في تحفيز المتعلمين المتميزين في استخدام طرق التعلم النشط أو التعلم الذاتي أو الاثنين معًا ، عن طريق الجوائز التشجيعية العينية أو المادية أو المعنوية ، أو تنظيم عدة رحلات سنوية أو نصف سنوية ، أو عن طريق إهداء مجموعة من الحواسب الآلية . والأمر ذاته يقال على مجموعة المعلمين المتميزين في استخدام طرق التعلم النشط والمبتكرين لمواقف تعليمية تشجع المتعلمين على التفوق .

ومن الممكن أن يشارك المجتمع المدني بمؤسساته في التعامل بإيجابية مع مقترحات وشكاوى المعلمين والعاملين والمتعلمين بالمؤسسة التعليمية خاصة إذا كانت من المقترحات والشكاوى التي لا تستطيع المؤسسة التعامل معها نتيجة لأنها فوق طاقتها المادية أو الإدارية . لكن بالمقابل على المؤسسة التعليمية أن يكون لديها نظامًا واضحًا ومحددًا لتلقي الشكاوى والمقترحات ، كأن يخصص صندوق لذلك أو أحد العاملين بالمدرسة ، على أن يتم فتح الصندوق شهريًا أو حسب اجتماع مجلس إدارة المدرسة أو الجمعية العمومية للمدرسة أو المؤسسة التعليمية ، ثم تعرض على المجتمع المدني منها ما يمكن أن يساهم فيه بجهوده .

وإذا كانت الإدارة المدرسة ملزمة بتشجيع المعلمين على الأداء الجماعي والمشاركة في أنشطة جماعية منظمة ذات طابع اجتماعي فإن العاملين بالمدرسة قد يعجزون في الغالب على أداء ذلك نتيجة لضعف الإمكانات أو نتيجة نقص الناحية المهنية ، ومن ثم فإنه يمكن للمجتمع المدني أن يساهم في تأهيل المعلمين على أداء العمل الجماعي بتنظيم عدة تدريبات في الإرشاد التربوي أو القرائية أو تدريبات تأهيل وإرشاد المعلم المساعد .

وإذا كان لكل مدرسة مجلس أمناء يفترض أن يشارك في وضع خطط التعليم والتعلم بالمدرسة ويتابع سير العملية التعليمية ويشارك في اتخاذ القرارات المهمة ، ويتكون من عدد من العاملين بالمدرسة مع عدد من الوسط الاجتماعي المحيط فإنه من واجب الوزارة أن تشترط في تشكيل مجلس الأمناء أن يكون متضمنًا أحد أعضاء مؤسسة ما من مؤسسات المجتمع المدني ، بحيث يكون قريبًا من العملية التعليمية فيلم بمشكلاتها ومقترحاتها أوجه التميز و الضعف لينقل إلى مؤسسته المدنية ما عليه

وضع المدرسة ويقترح وسائل لكيفية التعامل مع هذا الوضع ، فيسهل عليهم المشاركة في تنفيذ خطط التطوير بالمدرسة .

ولا مانع من أن تراقب مؤسسات التعليم المدني المانحة تمويلاً ما للمؤسسة التعليمية أوجه الصرف ، بل لا مانع من أن تشارك – كجهة مانحة - المؤسسة التعليمية في وضع بنود الميزانية أو أوجه صرف التمويل ، على أن تراعي في هذه القواعد البعد عن الروتين وتعقيد الإجراءات .

يمكن للمجتمع المدني أن يساهم في إنشاء القدرة المؤسسية للمدرسة أو أن يشارك في تطويرها ، فيمكن لوزارة التربية والتعليم أن تعقد اتفاقية ما مع بعض مؤسسات المجتمع المدني تتكفل بمضمونها بإنشاء عدد من المدارس ذات الجودة العالية ، بحيث تراعي الواصفات الهندسية الموقع الجغرافي فتراعي النسبة والتناسب بين عدد الطلاب وكل من : مساحة الفناء والملاعب ، المرافق الصحية ، قاعات الحاسب الآلي ومعمل العلوم ، الفصول الدراسية ، مكتبة المدرسة ، الحوائط ، الأرضيات ، السلالم ، حجرات الأنشطة ، كل ذلك لا بد أيكون مطابقًا لمعايير الجودة والشاملة والمواصفات التربوية ، حتى يكون مبنى المؤسسة وجميع إمكاناتها في خدمة العملية التعليمية ، وحتى يكون مهيئًا لممارسة الأنشطة الاجتماعية والثقافية والفنية والرياضية والعلمية .

كما أنه يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تقدم خدمة جليلة لذوي الإعاقة من المتعلمين خاصة في أمور منها :

الأول ، إنشاء مدارس مجهزة لهم بحيث تكون مطابقة لاحتياجاتهم الشخصية والعلمية .

الثاني ، بالنسبة لمدارس الدمج التي تجمع بين تلاميذها عددًا من ذوي الاحتياجات الخاصة فمن الممكن أن تساهم المؤسسة المدنية في تقديم خدمة لهم داخل المدرسة عن طريق : عمل مصاعد لهم للصعود والنزول ، تجهيز حجرة لمصادر التعلم تلبي احتياجاتهم ، تجهيز دورات المياه ، وغيرها .

الثالث ، القيام بعقد بعض الدورات التدريبية التي تؤسس لاستراتيجيات تلبي حاجة ذوي الإعاقة عن طريق مدربين مؤهلين لذلك .

كما يمكن للمؤسسة المدنية أن تساهم في نشر الوعي البيئي لدى المتعلمين بعقد عدة زيارات للمؤسسات التعليمية أو ندوات ، بحيث تتضمن المحافظة على البيئة وتجميلها ونظافتها ، والاهتمام بالممتلكات العامة والمساهمة في حل المشكلات البيئة ، بحيث يكون الطالب عضوًا

فاعلاً في المجتمع . ولا مانع من أن تقوم المؤسسة المدنية عن طريق الزيارات أو الندوات نشر ثقافة التواصل الاجتماعي بين الطلاب ، وأهمها احترام الرأي الآخر والتعبير عن الرأي بموضوعية وسلمية ، وتنمية الانتماء الوطني واحترام قيم الوطن ومبادئه .

بيد أنه لكي تساهم مؤسسات المجتمع المدني في نهضة التعليم في مصر ينبغي عدة أمور يجب مراعاتها في طبيعة الشراكة بينها وبين المؤسسة التعليمية :

أ – ضرورة وضع قانون ينظم عملية الشراكة بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسة التعليمية يتيح بدوره للمؤسسة التعليمية التعامل مع المؤسسة التعليمية مباشرة دون الإخلال بالقانون .

ب – يجب أن تتيح وزارة التعليم - عبر قانون أو لائحة أيهما أصح - لامركزية حقيقية للمؤسسة التعليمية في إدارة شئونها بحرفية ومهارة ، فلسنا نريد مركزية كالمركزية الروتينية البيروقراطية ، كما أننا لا نريد لا مركزية كتلك التي تطبق في مجال التعليم ؛ حيث إنها لا مركزية مالية فقط ، بيد أنها لم تنل من اللامركزية إلا اسمها فهي مركزية شكلية بمعنى كلمة شكلية ؛ لأن الوزارة تعطي المؤسسة عن طريق الإدارة التعليمية مبلغًا من المال تحت مسمى اللامركزية ثم تجبر المؤسسة التعليمية على صرفه في بنود صرف معينة لا تخرج عنها ، ثم تسميها لا مركزية .

ج – يجب أن تفي المؤسسة المدنية بتعهداتها تجاه المؤسسة التعليمية ؛ لأن الأخيرة تبني على تعهداتها المادية أو البشرية خطتها السنوية في التحسين للوصول إلى مرحلة الجودة الشاملة .

وبالجملة فنحن في حاجة إلى شراكة حقيقية بين المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية عامة والتعليمية منها خاصة ، فإذا تم ذلك سرنا إلى مرحلة جديدة للوطن ينعم فيها بالرخاء والتقدم .

المراجع

(١) محمد عثمان الخشت ، المجتمع المدني ، سلسلة الشباب ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، ط الأولى ، ٢٠٠٤م .

(٢) تشكيل العقل الحديث ، ترجمة شوقي جلال ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠١ م ، ص ٢٣١ ، ٢٣٢ .

(٣) البقرة : ٤٤ .

(٤) انظر أصول فلسفة الحق ، ترجمة د .إمام عبد الفتاح إمام ، ط مكتبة مدبولي ، ١٩٩٦م ، ص ٤٥١ .

(٥) ومبدأ الشورى وهو مبدأ ديمقراطي صرف من المبادئ التي يقوم عليها الإسلام ، حيث يقول الله تعالى : " وأمرهم شورى بينهم " (الشورى) ، كما أن مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة أقره الإسلام في غير حالتين ، فالأمر الإلهي يشمل الرجل والمرأة على حد سواء .

(٦) رواه أبو داود في باب الإمارة .

(٧) د . محمد عثمان الخشت ، المجتمع المدني ، ص ٧

(٨) انظر الطريق الثالث : تجديد الديمقراطية الاجتماعية ، ترجمة د . أحمد زايد ، و د . محمد محيي الدين ، راجعه وقدم له د . محمد الجوهري ، ط المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ١٩٩٩م ، ص ١٢٥ ، ١٢٦ ، وما بعدهما

(٩) انظر د . محمد عثمان الخشت ، المجتمع المدني عند هيجل ، ط دار قباء ، القاهرة ، م ، ص ٢٦ : ٢٨ .

(١٠) انظر العقل والثورة ، هيجل ونشأة النظرية الاجتماعية ، ترجمة د . فؤاد زكريا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٩م ، ص ١٩٣ .

(١١) civilsociety@ohchr.org

(١٢) civilsociety@ohchr.org

(١٣) civilsociety@ohchr.org

(١٤) civilsociety@ohchr.org

(١٥) civilsociety@ohchr.org

(١٦) civilsociety@ohchr.org

(١٧) civilsociety@ohchr.org.